



ورقة موقف

أيلول/سبتمبر 2020

مخطط تنظيم مخيم اليرموك استيلاء
على الأرض أم مخطط سياسي؟

للجئيين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

نهاية شهر حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ أقرت محافظة دمشق كأحد جهات الحكم المحلي التابعة للحكومة السورية، القرار رقم ١٠٥ كمخطط خاص بتنظيم مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين وماحوله، والذي تعامل مع المخيم كأحد الأحياء السورية متجاوزاً خصوصيته كمخيم للفلسطينيين، متضمناً منعاً فعلياً لعودة أغلبية سكان المخيم.

قوبل القرار بمعارضة واحتجاج من أهالي المخيم، باعتباره ينسف فرص عودتهم إليه، ويفتح الباب للاستيلاء على أملاكهم وبيوتهم فيه، ويمس بأحقيتهم في استعادة أماكن وبيئة سكنهم و نسيجهم الاجتماعي، ويثبت حالة التهجير التي فرضت عليهم بفعل الحرب السورية ويمعن في تهجيرهم.

تقارب هذه الورقة في قراءتها للمخطط التنظيمي باعتباره شأنًا سياسياً بالمقام الأساس، كونه أولاً يأتي بتعارض واضح مع قرار أصدرته الرئاسة السورية حول تنظيم مخيم اليرموك في العام ٢٠٠٤، اتخذ توجهاً سياسياً بالحفاظ على خصوصية المخيم، هذا بجانب طبيعة التوقيت الذي يأتي فيه القرار الجديد، سواء على مستوى الهجمة الأمريكية والصهيونية لتصفية ملف اللاجئين الفلسطينيين، أو على مستوى مجموعة من المؤشرات التي

تشي بمزيد من التحولات السلبية في سياسات حكومة النظام السوري تجاه القضية الفلسطينية، وملف اللاجئين الفلسطينيين عموماً وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في سوريا خصوصاً.

أولاً: البنية السكانية لمخيم اليرموك وما أحلته بها الحرب السورية

تأسس المخيم كتجمع للاجئين الفلسطينيين في العام 1957، و تبلغ مساحته (قبيل الحرب السورية) 2.11 كلم²، ويبعد عن وسط دمشق 8 كلم، وقد عاش في المخيم حتى بداية الأحداث العسكرية فيه حوالي ١١٢٥٥٠ لاجئاً مسجلاً، وقدر العدد الفعلي للاجئين فيه بـ ٢٢٠ ألف لاجئ، بجانب حوالي نصف مليون مواطن سوري، ما جعله أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين داخل سوريا، ودفع لتسميته بـ "عاصمة الشتات الفلسطيني".

شكل المخيم في بداية الثورة السورية مكاناً لإيواء ولجوء عدد كبير من السكان السوريين من المناطق المجاورة، وحتى بداية الهجمات على المخيم في ١٦/١٢/٢٠١٢، حيث تواصلت الحياة فيه على نحو منتظم نسبياً، الى أن استهدفت طائرات النظام السوري جامع عبد القادر الحسيني فيه،

ليشكل هذا الحدث بداية لعملية نزوح وتهجير أهله، ومع استمرار عمليات القصف والغارات تراجع عدد سكان المخيم بحلول نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٢٠ ألف شخص فقط بفعل الأعمال الحربية التي استهدفت المخيم وسكانه المدنيين.

بعدها، بقي المخيم وسكانه لسنوات رهينة للصراعات العسكرية بين فصائل المعارضة السورية المسلحة والنظام، وتعرض أهله لحصار قاس وصولاً لسيطرة تنظيم "داعش" على المخيم واتفاقها مع النظام السورية على الخروج من جنوب دمشق في أيار/ مايو ٢٠١٨.

بعد استعادة النظام السوري سيطرته على المخيم و في تشرين الثاني/نوفمبر من ذات العام أعلن فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري أنه بات من المسموح عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المخيم.

ثانياً: السياق "التنظيمي" للقرار وماهيته

لم يكن القرار الحامل للمخطط التنظيمي ١٠٥، هو الأول في سياق تعامل الدولة السورية مع حالة مخيم اليرموك، ففي عام 1964 شكلت السلطات السورية بلدية لإدارة شؤون المخيم، وتقديم الخدمات الضرورية

للاجئين بتنسيق مع الأونروا والهيئات الرسمية السورية المعنية، وفي العام ٢٠٠٤ أصدرت الرئاسة السورية قراراً بمخطط تنظيمي للمخيم يتعامل معه كمخيم للاجئين الفلسطينيين، لكن النقطة التي يمكن الإشارة لها كمفتاح للتحول في سياسة الحكومة السورية رسمياً تجاه المخيم تكمن في القرار الصادر عن الحكومة السورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والقاضي بأن تحل محافظة دمشق محل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك.

تجاوز المخطط التعامل مع ما أقره المخطط التنظيمي للعام ٢٠٠٤ بالتعامل مع المخيم كوحدة عقارية واحدة، ليتعامل المخطط الجديد مع المخيم باعتباره ثلاث وحدات عقارية، كما تعامل المخطط الجديد مع المخيم أيضاً باعتباره أحد أحياء مدينة دمشق وليس مخيماً للاجئين الفلسطينيين.

وفي التفاصيل قسمت مساحة المخيم وفق المخطط التنظيمي الى ثلاث مناطق، المنطقة الأولى عالية الأضرار، وسيتم إزالتها وإنشاء مرافق عامة ومجمعات سكنية وأبنية استثمارية وتجارية في موضعها، وتشمل هذه المنطقة البالغة مساحتها ٩٣ هكتاراً، أحياء وشوارع رئيسية منها شارع نوح ابراهيم وشارع عطا الزير، ومنطقة حديقة الطلائع، ومحيطها، وشارع المنصورة،

ومنطقة شارع القدس وجامع فلسطين، وهو ما يهدد ٦٠% من ممتلكات أهالي المخيم.

يسمح المخطط بعودة السكان فقط للمنطقتين الثانية المصنفة كمتوسطة الأضرار والبالغ مساحتها ٤٨ هكتاراً، والمنطقة الثالثة والمصنفة كخفيفة الأضرار والبالغ مساحتها ٧٩ هكتاراً.

ويشترط القرار/ المخطط لعودة السكان واستعادة ممتلكاتهم تقديم إثباتات رسمية تؤكد هذه الملكية، وهو أمر يبدو متعذراً على نسبة وازنة من السكان المهجرين، ارتباطاً بظروف تهجيرهم الطارئة والخطرة، وكذلك بظروف حياة وإثبات ونقل الملكية في مجتمعات ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي غالباً ما يتم توارثها من الآباء إلى الأبناء بصيغ التراضي الشفوي ودون إجراء نقل رسمي للملكية أو حصر لإرث المتوفين وتوزيع له.

تحويل تصنيف المخيم إلى حي دمشقي يعني انطباق القانون رقم ٢٣ للعام ٢٠١٥ عليه، والذي ينص على خضوع عمليات التهيئة للبناء والمخططات التفصيلية الخاصة بهذه العمليات، إلى أحد المسارين التاليين:

الأول وهو التقسيم من قبل المالك الأساسي للعقار، والثاني وهو التنظيم من قبل الجهة الإدارية (محافظة دمشق التي أصبحت الجهة المسؤولة بموجب قرار الحكومة السورية سابق الذكر)، وإذا كانت هذه العملية بتعقيدها الإجرائية المختلفة وما تحمله من تحولات على مستوى نظم إثبات ونقل الملكية ورخص التنظيم والبناء التي كانت متبعة في حالة المخيم، كفيلة بخلق صعوبات للسكان في إثبات ملكيتهم، فإن وجود أغلبية من سكان المخيم خارج الأراضي السورية بفعل ظروف التهجير القسري، يضاعف درجة صعوبة قيامهم بإثبات هذه الملكية ما يعني فعلياً حرمانهم من أملاكهم، وكذلك حرمانهم من العودة للمخيم.

اللافت في حالة القرار المذكور (المخطط التنظيمي ١٠٥) هو محاولته تجاوز مجموعة من الاعتبارات الأساسية فيما يتعلق بالمخيم:

١ - طبيعة التجمع وسكانه باعتباره تجمعاً للاجئين الفلسطينيين بالمقام الأساس والذين يرتبط وجودهم بقضية سياسية من صلب قضايا الصراع مع الكيان الصهيوني.

٢ - المساس بحقوق الملكية الخاصة بهؤلاء السكان.

٣ - المساس بالبنية العمرانية والسكانية القائمة.

ثالثاً: مؤشرات حول الخلفية السياسية

حينما أعلنت الإمارات عن تطبيعها مع الكيان الصهيوني في آب/أغسطس 2020، اكتفى النظام السوري بتعليق فاتر وغير رسمي من بثينة شعبان المستشارة الإعلامية للرئاسة، تحدثت فيه حول "غياب الفائدة" من هذا التطبيع، لم يكن هذا هو التعبير الأول عن التحولات في مقاربة النظام السوري بصيغته الحالية لملف الحقوق الفلسطينية ومن بينها قضية اللاجئين الفلسطينيين، فالإمارات واحدة من النظم القليلة المنفتحة على النظام الحاكم في سوريا، وهي كذلك واحدة من أبرز رهاناته على استعادة "الشرعية" و"القبول" الأمريكي والدولي، وهو ما يجعل انتقاد خطواتها الطبيعية أمراً مضرراً لمصالح النظام ورؤيته المستجدة لمصيره.

عدا عن ذلك، فإن سلوك النظام تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا منذ اندلاع الثورة تحكمه اعتبارات العداء لهم بوصفهم بيئة مؤيدة لحقوق الشعب السوري، ومصدر تهديد يلقي عليه النظام بالاتهامات حول أسباب اندلاع الثورة وعوامل تصعيد الصراع المسلح والقمع الوحشي من قبل

النظام، ولكن موقف النظام من الملف الفلسطيني بات يتجاوز اعتبارات الصراع السوري وانحيازاته، بل وحتى حدود المناورة السياسية بالأوراق الفلسطينية التي دأب النظام على استخدامها، فلقد سمح النظام بعمليات البحث عن جثمان الجندي الصهيوني "زخريا باومل" في مقبرة المخيم وتسليمه للكيان الصهيوني في بادرة منه تجاه الكيان تمت برعاية روسية، وفي محطات عدة تعمد النظام تجاهل إصدار موقف من العدوان الصهيوني المتكرر على الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، كما امتنع النظام لحد كبير عن تظهير موقف من خطة تصفية القضية الفلسطينية المعروفة باسم "صفقة القرن"، وإذا كانت هذه المحطات والمواقف السياسية لا تعتبر دليلاً واضحاً، أو موقفاً رسمياً يعلن تحولاً سياسياً في سياسات النظام تجاه الاحتلال الإسرائيلي أو القضية والحقوق الفلسطينية، إلا أن ارتباطها بجملة من الإجراءات تجاه ملف اللاجئين الفلسطينيين تحديداً تشير الى إسهام خطر من قبل النظام في إنفاذ مخططات تصفية القضية الفلسطينية، ولا يمكن تجاهل تخديم إجراءات النظام تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لمخطط الادارة الأمريكية وكيان الاحتلال لتصفية ملف اللجوء الفلسطيني، من خلال المساعدة في تقليص عدد اللاجئين المعترف بهم والمسجلين دولياً،

وهو الدور الذي تلعبه "صفقة القرن" بالتوازي مع تقليص موازنة ودور
وبرامج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في مسعى
لإفقاد المخيمات المظلة الخدمائية ومفاقمة الظروف الطاردة للسكان فيها.
في هذا الجانب يمكن الإشارة للمسارات التالية كعناوين عريضة لسياسات
النظام تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والتي يمكن فهم المخطط
التنظيمي الخاص بمخيم اليرموك في كامتداد لها:

- الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين وتدميرها بذريعة سيطرة فصائل المعارضة عليها.
- التضييق الأمني والملاحقة المباشرة وغير المباشرة للاجئين الفلسطينيين وخصوصا الشخصيات الفاعلة والمؤثرة سياسياً ومجتمعياً .
- أعمال مصادرة للبيوت والأموال طالت عدد من النشطاء الفلسطينيين في بعض المخيمات.
- الإسهام الرئيسي في تهجير المخيمات من خلال الهجمات العسكرية المباشرة للنظام، أو بموجب طلبات من حليفه الروسي خصوصاً في المنطقة

الجنوبية و كما حدث في حالة مخيم خان الشيخ الذي واجه مخططاً تهجيرياً مماثلاً لذلك الذي نال من مخيم اليرموك.

● تدمير البنى التحتية للمخيمات والبيوت والمصالح التجارية بما يخلقه ذلك من ظروف طاردة وممانعة لعودة السكان حتى في حالة انتهاء العمليات الحربية بين الأطراف المتصارعة.

● استمرار النظام في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين لسكن مخيماتهم واستعادة أملاكهم، سواء بسياسات المنع الجماعي التي يعتبر المخطط التنظيمي ١٠٥ لمخيم اليرموك أحد أشكالها، أو بالمنع الفردي من خلال الملاحقة الأمنية لأفراد وشخصيات فلسطينية.

● الإحلال السكاني، والتغيير الديموغرافي، وتغيير التوصيف الرسمي والقانوني للمخيمات وتجمعات اللاجئين، بما يعنيه ذلك من تجاوز تجاه قضيتهم وحقوقهم، وانتقاص من المكانة السياسية والقانونية لحقوقهم ووجودهم والتي يفترض أن القانون الدولي والقرارات الخاصة بوضع اللاجئين عموماً واللاجئين الفلسطينيين خصوصاً تلزم الدولة السورية بها.

رابعاً: قراءة لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

تشير السياسات الحاكمة لعملية إعادة الإعمار وعودة السكان في سوريا، لوجود توجهات لدى النظام السوري يحمل تحولاً كبير في نمط تعامله مع وجود اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه عن ذلك الذي ساد قبل الثورة السورية، وانتهاج لسياسات تهدف إلى تقليص فرصهم في العودة لمخيماتهم وأماكن سكنهم داخل سوريا، والميل لإحداث تغيير ديموغرافي في هذه المناطق، وبعيداً عن تناول الاعتبارات والدوافع، فإن القرارات والمخططات "التنظيمية"، تجنح أيضاً لانتزاع مساحات من المخيمات، وإحلال مشاريع تجارية وبنى تحتية واستثمارية كبديل لهؤلاء السكان/ اللاجئين، في سياق عام يهدف لجعل هذه المناطق أكثر ربحية وقابلة للضبط والسيطرة من قبل النظام.

ورغم وجود إمكانية لتراجع النظام عن هذا المخطط إذا ما تصعد الموقف الرافض له، فإن هذا لا يعني التراجع الكلي عن هذه السياسات التي درج عليها النظام خلال السنوات الماضية.

هذه السياسات في مجملها تخدم الرؤية الأمريكية الإسرائيلية الرامية لتصفية ملف اللجوء الفلسطيني، وبغض النظر عن صحة وجود تقاطع أو تعاون مع هذه الخطط، فلقد بات النظام السوري بسياساته العامة أكثر ميلاً للتخفف من أي التزامات تجاه الحقوق الفلسطينية، وأكثر ميلاً للمناورة السياسية المعلنة والمخفية لمصلحة بقائه، وهو ما يثير الكثير من المخاوف حول مصير اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وحول مستقبل الموقف السوري من القضية الفلسطينية برمتها وخصوصاً من محاولات الإدارة الأمريكية لفرض "صفقة القرن" على الفلسطينيين.